SINAI Journal of Applied Sciences 10 (1) 2021 047-054

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg
SCREENED BY iThenticate Professional Plagiarism Prevention
SINAI Journal of Applied Sciences
Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527
ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

IMPACT OF BANKING SECTOR DEVELOPMENT ON ECONOMIC GROWTH IN MALAYZIA

Samaa I.S. Ahmed[1*], M.E. Hassoona[2] and M.R. Ismaiel[3]

1. Soc. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt
2. Dept. Econ., Fac. Commerce, Azhar Univ., Egypt
3. Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 14/03/2021
Revised: 09/04/2021
Accepted: 21/04/2021
Available online: 29/04/2021

Keywords:
Banking sector,
privatization,
economic growth,
Malayzia,
albomutera Bank

ABSTRACT

This research examines the experience of Malayzia, which was able to form strong banking entities after the severe economic crisis it was exposed to in 1997. Malayzia is one of the fastest countries to emerge from the Asian crisis. The importance of the research is represented in reviewing the country's banking experiences and the impact of reforms on economic growth in Malayzia during the period from (1980-2014). This research aims to identify the major developments that have taken place in the banking sector and to understand their results. Among the most important results of the research is a study of reforming the Malayzian banking sector, and the application of the privatization policy. Malayzia has achieved diversification in the traditional banking sector and the Islamic banking system, which coexist and work together. Among the most important indicators of the Malayzian banking sector, according to the balance sheets during the period (2007-2014), is the risk-weighted capital adequacy ratio, which reached an average of 10.9% and the basic capital adequacy ratio, which reached an average of 9.33%. Also, the return on assets ratio reached an average of 1.48%. Among the most important recommendations reached by the research is the necessity to adhere to structural reform programs and link them with economic, financial and legislative reform, work to merge small banks, increase bank branches and provide medium and long-term loans to create investment opportunities and obtain an appropriate profit margin.

مقدمة

يُعتبر النُمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروط مُسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب، ولعل من أهمها توفير الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والناتج القومي، والقطاع المالي يعمل على جمع وحشد المُدخرات ثم إعادة ضخها في القطاعات الاقتصادية فالبنوك تُعتبر أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظراً لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتُعتبر البنوك أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (القروض- الأسهم والسندات) (**الصباب، 2004**).

ونظراً لأن إيجاد نظام مصرفي سليم يُعد شرطاً من أجل إرساء نظام مالي مُستقر وعاملاً مُحورياً في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة فمن الصعوبة بمكان أن ينجح أي بلد في تحقيق تنمية اقتصادية بالمستويات المطلوبة في غياب قطاع مصرفي سليم، وقد ركزت الإصلاحات التي أجرتها تلك الدول بعد الأزمة على إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطويره مما أدى إلى تحسن كبير في أدائه (**علي، 2007**).

ولقد تَم تناول القطاع المَصرفي الماليزي، لأن ماليزيا من أسرع الدول خروجاً من الأزمة الآسيوية، وحيث إن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة في ماليزيا والذي أدى إلى تفاقمها هو الضعف الهيكلي للقطاع المصرفي الذي عانى من الإفراط الزائد والمتسارع في منح الإئتمان المحلي، وضعف الرقابة الداخلية وتخلف الإجراءات واللوائح، وغياب الالتزام بالقواعد والأعراف المصرفية المتعارف عليها في إدارة المخاطر، مما دفع الحكومة الماليزية للاهتمام وبشكل كبير بالقطاع المالي، حيث قامت ماليزيا بوضع العديد من الخطط لإصلاح القطاع المصرفي،

*** Corresponding author: E-mail address:** samaaibrahem7@gmail.com
https://doi.org/ 10.21608/SINJAS.2021.67821.1011
© 2020 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

وتكوين كيانات مصرفية محلية قوية تتكامل مع بعضها البعض وتستطيع الانتشار إقليمياً والاهتمام بالقطاع المصرفي الإسلامي على أن يعمل بشكل متوازن مع القطاع المصرفي التقليدي بدون تعارض بل بشكل متكامل، وذلك من أجل تحقيق هدف واحد، وهو رفع مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي لماليزيا (**اندراوس، 2008**).

مُشكلة البحث

تتمثل المشكلة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ماهي سياسات الإصلاح والتطوير التي تمت في ماليزيا بعد الأزمة الاقتصادية التي لحقت بشرق آسيا 1997 إلى الآن؟
- كيف ساهمت سياسات الإصلاح في الرفع من كفاءة الأداء في القطاع المصرفي في دولة ماليزيا ؟
- كيف ساهمت سياسات الإصلاح في النمو الاقتصادي في ماليزيا ؟

أهمية البحث

- استعراض تجارب دولة استطاعت تكوين كيانات مصرفية قوية بعد أزمة اقتصادية طاحنة تعرضت لها عام 1997م وحققت معدلات نمو مرتفعة.
- تقديم لمحة عن الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي أُجريت في ماليزيا وأثر ذلك على تطور القطاع المصرفي.
- تأثير هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من عام (1980-2014) وبالتالي إمكانية الإستفادة من هذه التجارب وتطبيقها في مصر.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرُف على التطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي والوقوف على نتائج برامج الإصلاح المصرفي، ودور المصارف في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ماليزيا، ويهدف البحث إلى تقييم شامل للمحاولات المتعاقبة التي تمت لإصلاح القطاع المصرفي عبر الحقب الزمنية والسياسات المختلفة وإبراز نتائجها ومدى تأثير هذه الإصلاحات ومساهمتها في النمو الاقتصادي لماليزيا.

فرضية البحث

يرتكز على فرضين أساسيين مفادهما:

1- توجد علاقة بين تحسين المؤشرات المصرفية (السيولة - حجم الائتمان - الودائع - عرض النقود) وبين جهود الإصلاح للقطاع المصرفي في ماليزيا.

2- توجد علاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ماليزيا.

مَنهج البحث

ينقسم منهج البحث إلى جُزئين:

الجُزء النظري

يتم استعراض الإصلاحات التي تمت في ماليزيا وتجاربها في إصلاح القطاع المصرفي واستعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذه التجارب ويعتمد هذا الجُزء على كل من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يتم استقراء البيانات والمعلومات التي يم تجميعها وإخضاعها للتحليل المنطقي باستخدام أدوات التحليل المختلفة التي تتناسب مع طبيعة المشكلة والأهداف المُرجوة من البحث سواء كان هذا التحليل وصفياً أو كمياً، وذلك بغرض استنباط الحقائق المرتبطة بالمشكلة حتى يتم التوصُل إلى نتائج وتوصيات ينتفع بها المجتمع.

الدراسة القياسية

تعتمد الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء المُوزع (ARDL) Auto-Regressive Distributed Lag-model المقدم بواسطة **Chung *et al*. (2000)** وباستعمال المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ونسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات مستقلة.

النُمو الاقتصادي

هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أُخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ولم تُحقق ماليزيا مُعدلات مُرتفعة ومُستدامة من النمو الاقتصادي من قبيل الصدفة والتخبط بل التخطيط السليم والخطط المكملة لبعضها هي ما دفع الاقتصاد الماليزي إلى النمو والتقدم حيث قامت ماليزيا بوضع خمس خطط رئيسية للتنمية وهي (**Abdul Kareem, 1988**):

- السياسة الاقتصادية الجديدة 1971-1990 وكانت تهدف إلى تخفيض نسبة الفقر للوصول إلى القضاء عليه نهائياً وتسريع إعادة بناء المُجتمع الماليزي وقد حققت هذه الخطة الكثير من أهدافها.
- سياسة التنمية الوطنية 1991م -2000م وقد سعت هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وبين العدالة الاجتماعية وإلى إيجاد مُجتمع مُتطور يتمتع أفراده بمستوى عال من المعيشة، ويلتزمون بالقيم الدينية والاجتماعية النبيلة وقد نجحت هذه الخطة وفقاً للأهداف المرجو تحقيقُها منها.
- سياسة الرؤية الوطنية (2001 -2010) أعطَت اهتماماً أكبر للتعامل مع العولمة.

- النموذج الاقتصادي الجديد (2011-2020) وهى تُركز على أربع عناصر الشعب أولاً، برنامج للتحول الاقتصادي وتحديد نتائج مُحددة تسعى إلى تحقيقها، خطة ماليزيا العاشرة (2011 -2015).
- رُؤية (2020) ترتكز على أربع عناصر وهى القومية الماليزية وتقويتها لدى جميع الأعراق في المجتمع، تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية، تشجيع المشروعات الخاصة، الاهتمام بدور الإسلام.

إصلاحات القطاع المصرفي الماليزي قبل وبعد الأزمة

إصلاح القطاع المصرفي الماليزي كان قلب ومركز السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا وقد بدأ هذا الإصلاح في عام 1960 ففي عام 1965-1966 أنشأت الدولة أول بنك حكومي مملوك للدولة بالكامل يهدف إلى خدمة مجتمع السكان الأصليين يُسمى بنك البومبيوترا وكان اهتمام الدولة بإصلاح القطاع المصرفي الماليزي مهم لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة وبالتالي فقد تدخلت الدولة للتأثير في ملكية أسهم البنوك بشكل حاد تجاه مجتمع البومبيوترا وقامت بمنح تراخيص لبنوك البومبيوترا المرتبطين بالدولة وتم تخفيض سقف ملكية الأسهم الأجانب بحيث لا تزيد عن 30% للأجانب في أى بنك محلي وتم إصدار قانون البنوك عام 1973 وهو أول قانون والوحيد الذي يُدعم تقليل عدد البنوك الأجنبية القائمة في ماليزيا وقد مر إصلاح القطاع المصرفي الماليزي قبل الأزمة بعدة مراحل المرحلة الأولي 1971 - 1994 تميزت هذه المرحلة بنقل ملكية معظم البنوك العرقية الصينية إلى السكان الأصليين وفرض بنك نيجارا على جميع البنوك في عام 1976 أن يكون 20% من القروض المباشرة من إجمالي محفظة القروض لكل بنك مقدمة إلى مجتمع البومبيترا بالإضافة إلى قيام الدولة بدعم وتشجيع نمو البنوك الحكومية والمسيطر عليها من قبل مجتمع البومبيترا ثم المرحلة الثانية عام 1997م حيث عُرفت هذه المرحلة بسيادة الخطة الاقتصادية الجديدة (**Terrick and Kindlebebarger, 1985**).

نقاط الضعف في القطاع المصرفي الماليزي

لَعبت دوراً رئيسياً في أزمة عام 1997م حيث زادت من تعرض المؤسسات المالية لمجموعة من التهديدات الخارجية، بدأ بنك نيجارا توضيح قلقه علناً في مارس 1997م بشأن أسعار الأصول والضامنة لقروض القطاع العقاري وشجع تقليل نسبة القروض للقطاع العقاري إلى 15% من القروض الجديدة وبحلول الربع الثالث في عام 1997م لهجوم شديد أدى إلى تدهور أسعار الأسهم والعقارات مما أدى إلى ضغط شديد على القطاع المصرفي وأثرت الأزمة عليه حيث ارتفعت نسبة القروض المُتعثرة في القطاع المصرفي إلى 5.7% في نهاية عام 1997م، وارتفعت أسعار الفائدة المنتشرة في ماليزيا سواء على الديون الخاصة أو الديون العامة بشكل كبير في أسواق الائتمان الدولة لانكماش اقتصادها (**الجنابي، 2009**).

القطاع المصرفي بعد الأزمة

بحلول عام 2001م كانت ماليزيا في طريقها إلى التعافي من الأزمة وانخفضت الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، بعد جولة طويلة من المشاورات أصدرت وزارة المالية في أوائل عام 2001 دليل لمخطط القطاع المالي الذي يُحدد مسار الإصلاح والسياسات المصرفية على مدى السنوات العشر المقبلة وحددت الخطة على أنها استجابة الدولة الماليزية إلى هشاشة بعض القطاعات المالية التي أبرزتها الأزمة المالية الآسيوية وتنامي الضغوط الخارجية من أجل أن يفتح القطاع الماليزي بما في ذلك القطاع المصرفي (**الأنصاري، 1995**).

بعد ذلك تم وضع رؤية للقطاع المصرفي الماليزي في الفترة من عام 2011-2020 وينطوي هذا المخطط على تعبئة المدخرات لتحويلها إلى استثمارات مُنتجة في ماليزيا، تمكين جميع أفراد المجتمع بما في ذلك الفئات المحرومة في الحصول على الخدمات المالية الأساسية بأسعار معقولة، تعزيز التكامل المالي والإقليمي، تعزيز النظام المالي الإسلامي.

وبُعد هذه الإصلاحات ونتيجة لها تمكنت البنوك الماليزية من الانتقال بعيداً عن الأزمة المالية العالمية لما تتمتع بها البنوك من رأس مال وسيولة كبيرة كذلك فإن هذه الإصلاحات دفعت القطاع المصرفي الماليزي إلى مزيد من التطور وهذا ما عكسه مؤشرات التطور حيث زادت نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي الإجمالي من 64% في عام 1990 إلى 137% في عام 2014 وكذلك بَلغت نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي زادت هذه النسبة من 72% في عام 2000 إلى 140% في عام 2014 وهذا يدل على تحسن مؤشرات التطور مع جهود الإصلاح المبذولة (**شحاته، 1999**).

مؤشرات القطاع المصرفي الماليزي وفقاً للميزانيات العمومية خلال الفترة من (2007-2014)

يوضح جدول 1 مؤشرات القطاع المصرفي الماليزي وفقاً للميزانيات العمومية خلال الفترة من (2007-2014) ومنه يتبين أن:

نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر (%)

تشير النتائج الواردة بجدول 1 بأن نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر قد بلغت حدها الأدنى نحو 12.6% عام 2008، في حين بلغت حدها الأقصى نحو 15.8 % عام 2009، بمتوسط عام بلغ نحو 10.9 %.

نسبة كفاية رأس المال الأساسية (%)

من خلال النتائج الواردة بجدول 1 يتضح أن نسبة كفاية رأس المال الأساسية قد بلغت حدها الأدنى نحو 10.2% عام 2007، في حين بلغت حدها الأقصى نحو 13.9% عام 2012، بمتوسط عام بلغ نحو9.33%.

جدول 1. مؤشرات القطاع المصرفي الماليزي وفقاً للميزانيات العمومية خلال الفترة من (2007-2014)

السنة	البيان	نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر (%)	نسبة كفاية رأس المال الأساسية (%)	نسبة العائد على الأصول (%)	نسبة العائد على حقوق الملكية (%)	الأصول السائلة على إجمالي الأصول	الأصول السائلة على الالتزامات قصيرة الأجل	صافي القروض المتعثرة
2007		13.2	10.2	1.50	19.8	14.3	38.5	3.2
2008		12.6	10.6	1.50	18.6	14.6	41.9	2.2
2009		15.8	13.8	1.20	14	14.20	42.9	10.8
2010		14.8	13.	1.50	16.6	15.60	48.10	2.3
2011		15.1	13.2	1.60	17.4	16	45.50	1.8
2012		15.7	13.9	1.60	17.4	13.8	42.5	1.4
2013		0	0	1.50	15.9	11.6	36.5	1.3
2014		0	0	1.50	15.2	13.14	42.6	1.2
المتوسط		10.9	9.33	1.48	16.86	14.15	42.31	3.02

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحثة

نسبة العائد على الأصول (%)

تشير النتائج الواردة بجدول 1 بأن نسبة العائد على الأصول قد بلغت حدها الأدنى نحو 1.20% عام 2009، في حين بلغت حدها الأقصى نحو 1.60% خلال عامي 2011، 2012، بمتوسط عام بلغ نحو 1.48%.

نسبة العائد على حقوق الملكية (%)

من خلال النتائج الواردة بجدول 1 يتضح أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد بلغت حدها الأدنى نحو 14% عام 2009، في حين بلغت حدها الأقصى نحو 19.8% عام 2007، بمتوسط عام بلغ نحو 16.86%.

الأصول السائلة على إجمالي الأصول:

تشير النتائج الواردة بجدول 1 أن قيمة الأصول السائلة على إجمالي الأصول قد بلغت حدها الأدنى حوالي 11.6عام 2013، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي 16عام 2011، بمتوسط عام بلغ حوالي 14.15.

الأصول السائلة على الالتزامات قصيرة الأجل

توضح النتائج الواردة بالجدول 1 أن قيمة الأصول السائلة على الالتزامات قصيرة الأجل قد بلغت حدها الأدنى حوالي 36.5عام 2013، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي 45.50عام 2011، بمتوسط عام بلغ حوالي 42.31.

صافي القروض المُتعثرة

تشير النتائج الواردة بجدول 1 أن قيمة صافي القروض المتعثرة قد بلغت حدها الأدنى حوالي 1.2عام 2014، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي 10.8عام 2009، بمتوسط عام بلغ حوالي 3.02.

أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لماليزيا ينقسم إلى:

الأساليب القياسية المستخدمة

تقوم على اختبار التكامل المشترك (Co-integration)، لاختبار فرض العدم (الصفري) (H_0)، والذي يفترض أنه لا توجد علاقات تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. في مقابل الفرض البديل (H_1)، والذي يفترض وجود علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (Bi-Directional).

ويعتمد اختبار التكامل المشترك على عدة فروض، وتتمثل هذه الفروض في الآتي:

1- سكون السلاسل الزمنية (Stationary) للمتغيرات محل الدراسة.

2- وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل.

ويقوم هذا الأسلوب على أساس عدة اختبارات تطبق على السلاسل الزمنية محل الدراسة، تتمثل في الآتي:

1- فحص سكون بيانات السلاسل الزمنية (Stationary)، وتحديد درجة تكاملها وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لـ (ديكي- فولر الوسع) Phillips (P - P) - Augmented Dicky -Fuller (ADF)،Perron

2- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Analysis)، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

في إطار "نموذج الانحدار الذاتي-بتوزيع فترات الإبطاء" (Regressive Distributed Lag (ARDL Auto)، والمعروف بإسم اختبار الحدود (Test Bounds).

3- فحص النموذج من خلال إجراء بعض الاختبارات الاستكشافية Tests Diagnostic للتأكد من تحقق افتراضات النموذج.

استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمُتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي واستخدام كلاً من نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي كمقاييس لتطور القطاع المصرفي الماليزي.

وتم إجراء الاختبار الإحصائي لهذه البيانات، لُخص هذا الاختبار على أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة كما أنه توجد علاقة توازنيه طويلة وقصيرة الأمد بين المتغير التابع (GDP) والمُتغيرات التفسيرية محل الدراسة.

النتائج والتوصيات

النتائج

1- حققت ماليزيا طفرة تنموية استحقت جدارة أن يطلق عليها "معجزة" لم تحدث هذه الطفرة بشكل عشوائي وغير مخطط؛ بل قامت الدولة الماليزية ومؤسساتها بصياغة السياسات الاقتصادية المتعاقبة طويلة الأمد منذ عام 1971 إلى الآن بشكل تكاملت فيه هذه الخطط.

2- ركزت ماليزيا على نموذج التنمية الياباني بشكل خاص لكي تهتدي به وبنفس النهج الذي اتبعته اليابان حيث أن اليابان هي الأقرب إلى ماليزيا في الثقافة والأخلاق ومحاولة زرع هذه الثقافات لدى الماليزيين.

3- سياسة الخصخصة ليست الأمر السيئ كما يظن البعض، ولكن معظم الدول النامية تبني سياسة الخصخصة فيها على بيع أصول الدولة والشركات الحكومية للأجانب، ولكن في ماليزيا تم بيعها للمواطنين الماليزيين المخلصين لوطنهم.

4- لم يكن النجاح الذي حققته التجربة التنموية الماليزية سهلاً أو خالياً من العقبات فقد اجتازت ماليزيا من التحديات والأزمات، استطاعت أن تجعل من هذه الأزمات منهجاً في وضع سياساتها التنموية، حيث تعمل الأزمات على تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها البلاد كخطوة أولى لأخذها في الاعتبار كأحد مُدخلات السياسة العامة.

5- حققت ماليزيا التنوع في القطاع المصرفي حيث يتكون من النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي اللذان يتعايشان ويعملان في نفس الوقت وهذه الاستراتيجية تتناسب مع حقيقة أن ماليزيا دولة تجارية لا بد أن يتكامل نظامها المالي مع النظام المالي الدولي في الأنشطة التجارية وكذلك العمل على تلبية الطلب على المُنتجات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية حيث أن أكثر من 60% من سكانها مسلمين.

6- القطاع المصرفي الماليزي لعب دوراً رئيسياً في جميع خِطط التنمية التي تم وضعها في ماليزيا من خلال القروض التفضيلية والمُوجهة إلى قطاعات بعينها أو إلى السكان الأصليين لدعم تجارتهم وصناعتهم.

7- قامت الدولة الماليزية بالعمل بجد للحد من تعرض البنوك المحلية لخطر الإفلاس وقامت الدولة بحماية المصارف المحلية من تعرضها لسيطرة البنوك الأجنبية واستخدمت الدولة الأزمة بقسوة لإعادة تنظيم القطاع المصرفي من خلال الإندماجات على الصعيد المحلي.

8- قامت الدولة الماليزية بالعمل على دمج المصارف الصغيرة مما عزز من زيادة منح التسهيلات الائتمانية، مما انعكس إيجابياً على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمو في ماليزيا.

التوصيات

1- ضرورة الالتزام ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي فحين تتوافر البنية التشريعية والمالية الجيدة لعمل القطاع الخاص والعام وهذا سيشجع الأفراد على إيداع أموالهم لدى المصارف.

2- العمل على دمج المصارف الصغيرة وزيادة فروع المصارف في المناطق الريفية سيعزز من إمكانية زيادة منح التسهيلات الائتمانية، مما سينعكس إيجابياً على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمُو في الدولة.

3- التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي وذلك لتحقيق التوازن في الاقتصاد حيث تقلل من جانب القطاعات التي لا تُساهم في الاقتصاد.

4- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة.

5- يجب عدم نبذ الخصخصة للقطاع المصرفي ولكن يجب عدم بيع أصول القطاع المصرفي الحكومي للأجانب بل يجب بيعه لرجال الأعمال الوطنيين داخل البلاد.

6- يجب أن يعمل القطاع المصرفي بشكل متناغم مع خطط التنمية الاقتصادية بحيث يتم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

7- لا يجب الاستجابة لجميع شروط وإملاءات صندوق النقد الدولي لمعالجة المشكلات التي تتعرض لها البلاد؛ بل يجب أن تكون هناك خطط تتناسب مع ظروف كل بلد لمواجهة الأزمات الاقتصادية وهذا ما حدث في ماليزيا عندما قامت بمعالجة أزمتها بنفسها مما جعلها أسرع الدول خروجاً من الأزمة.

8- يجب أن تهتم الدول بالنظام المصرفي الإسلامي على أن يعمل بجانب النظام المصرفي التقليدي لكي يحدث نوع من التنوع في العمل المصرفي ويجتذب كافة أطياف المجتمع ومعتقداته مما يزيد من حجم الادخار الموجه للاستثمار والتنمية.

9- في ظل توجهات الاقتصاديات العالمية نحو الخصخصة يُفضل تحول المصارف العامة إلى النظام المختلط أي تحويل ملكية 49% من رأس مالها إلى القطاع الخاص وعدم بيع الأصول إلى الأجانب؛ بل يتم طرح جزء من المصارف عن طريق سُوق المال مع جعل نسبة السيطرة للحكومة.

10- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية توفر حافزاً للمصارف لتمويلها والحصول على هامش ربح مناسب.

المراجع

اندراوس، عاطف وليم (2008). أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرر المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولي.

الأنصاري، أسامة عبد الخالق (1995). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

الجنابي، أرسلان (2009). رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن.

الصباب، أحمد (2004). التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

شحاتة، حياة (1999). مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية، مع إشارة خاصة لمصر، مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة.

علي، أحمد شعبان محمد (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية- تطبيقية لحالات مُختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، القاهرة.

Abdul Kareem, A.M.A. (1988). Korean economic Development Dependency approval, Unpublished Paper.

Chung, C.; Yang, D. and Joo, S. (2000). Foreign exchange market liberalization: The Case of Korea. Korea: Korea Inst. Int. Econ. Policy.

Terrick, B. and Kindlebebarger, C.P. (1985). Economic Development, London: McGraw-Hill Book Company.

الملخص العربي

أثـر تطـــور القطـــــــاع المَصـــرفـــي علـــى النُمـــو الاقتصـــادي فـي مـاليـــزيا

ســماء إبراهيم سليمان أحمد[1]، محمد عيد حسونة[2]، محمد رمضان إسماعيل[3]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر.
2- قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.
3- قسم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.

يتناول هذا البحث استعراض تجربة ماليزيا التي استطاعت تكوين كيانات مصرفية قوية بعد أزمة اقتصادية طاحنة تعرضت لها عام 1997م. وتُعد ماليزيا من أسرع الدول خروجاً من الأزمة الآسيوية. وتتمثل أهمية البحث في استعراض تجارب الدولة المصرفية وتأثير الإصلاحات على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من عام (1980-2014). ويهدف هذا البحث إلى التعرُف على التطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي والوقوف على نتائجه. ومن أهم نتائج البحث دراسة إصلاح القطاع المصرفي الماليزي وتطبيق سياسة الخصخصة. وحَققت ماليزيا التنوع في القطاع المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي اللذان يتعايشان ويعملان معاً. ومن أهم مؤشرات القطاع المصرفي الماليزي وفقاً للميزانيات العمومية خلال الفترة من (2007-2014) نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر حيث بلغت بمتوسط عام نحو 10.9 % ونسبة كفاية رأس المال الأساسية وقد بلغت بمتوسط عام بلغ نحو9.33%. وأيضاً نسبة العائد على الأصول التي بلغت بمتوسط عام نحو 1.48%. ومن أهم التوصيات التي توصل لها البحث ضرورة الالتزام ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع الإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي والعمل على دمج المصارف الصغيرة وزيادة فروع المصارف وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لخلق فُرص استثمارية والحصول على هامش ربح مناسب.

الكلمات الاسترشادية: القطاع المصرفي، الخصخصة، النمُو الاقتصادي، ماليزيا، بنك البومبيوترا.

المحكمـــــون:
1- أ.د. أحمـد فـــؤاد مشهور أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.
2- أ.د. أنور علي مرسي لبن أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.